

الرأي

رأى أن لقاء «الرأي» مع المجني عليها كشف الحقائق والتفاصيل

البراك معلّقاً على تطورات قضية « قيادي الداخلية»: واضح أن العشرة آلاف دينار هي مكافأة ضرب النواب

واصل النائب مسلم البراك متابعتها تطورات قضية «اعتداء قيادي في الداخلية على مواطنة» من باب لقاء «الرأي» مع «المجني عليها» معلّقاً على الأحداث التي سردها لوجوه رسالة إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ احمد الحمود دافعا اياه الى «البحث عن الذي اعطى الامور الى مدير أمن حولي بالتواجد في مخفر بيان في ساعة متأخرة من الليل، منسائلا: «من هو العقيد ابو احمد.. وان كنت لاتعرفه انا ساوصلك اليه».

وقال البراك في تصريح صحافي امس: « واضح ان العشرة الاف دينار التي دفعها القيادي الى المجني عليها حتى تتنازل عن الفعلة الشنعاء هي قيمة المكافاة التي صرفت له لضمه المواطنين و التواب وسحل اساتذة الجامعة من قبل الحكومة الفاشلة». وأضاف البراك قائلا: «بعد الوقائع التي نشرت في «الرأي» وعلى لسان المجني عليها وبالأوراق الرسمية المتمثلة بالترقية الطبي التي اثبت عملية الاعتداء الجسدي وكذلك كتاب التنازل الذي تضمن دفع مبلغ عشرة الاف دينار للمجني عليها حتى تتنازل عن الشكوى فإنتي



مسلم البراك

اقول لهذا القائد الامني الذي صرح بعد تحرك النواب بقوله ان «القضية لا تتعدى كونها حداثة بسيطة وان بعض النواب يريدون ان يخضعوا راس كل من يسعى للمصلحة العامة (ما علاقة المصلحة العامة بتلك الفعل الشعبية التي قمت بها واذا كان هناك من يخضع راسك ويسيء لسمة الداخلية ورجال الامن في عقلتك الشنيعة».

وواصل البراك مخاطبا وزير الداخلية: « عملية الوصول الى هذه المعلومة ستجدها في امرين الامر الاول عند مدير امن حولي والعقيد ابو احمد الذي إن لم تتوصل إلى اسمه وهذا امر ممكن بسهولة،إذني من سيتوصل إليه وأقدمه لك، والامر الثاني أتمنى أن تطلب من شركة الاتصالات «برنت» بجميع الاتصالات التي وردت للقياديين سواء لمدير الأمن او العقيد أبوحمد وكذلك كشفا بالاتصالات التي وردت إلى مخفر بيان من الساعة 11 مساء إلى الرابعة فجرا فهذه الطريقة سنصل إلى الحقيقة كاملة إن كنت تبحث عنها».

ودعا البراك الى «إحالة مدير أمن حولي والعقيد ابو احمد فوراً الى التحقيق لكشف جميع المالبسات، مضيفاً: «... وأقول للقيادي الامني يتحدث عن مصلحة الكويت والذي يزعم ان النواب يلاحقونه لأنه قام بواجبه الوطني وهو بعيد عن ذلك ان العشرة الاف دينار التي دفعها للنتنازل عن تلك الفعلة الشنعاء واضح انها قيمة المكافاة التي صرفت لك لضرب المواطنين و التواب وسحل اساتذة الجامعة من قبل الحكومة الفاشلة».

الحادثة ووفقا لشهادة المواطن الشريف الذي شهد على هذه الواقعة عندما تطوع لوقف الفعل الفاضح الذي قام به القيادي الامني في منطقة غرب مشرف وهنا أقول انه من المفترض أن تكون القضية قد حسمت بإحالتة إلى النيابة و بعد ذلك القضاء و قبل ذلك كله الإجراءات و الجزاءات الإدارية التي يفترض أن يحسمها وزير الداخلية تجاه هذا القيادي».

وتابع قائلاً: « السؤال الذي يطرح نفسه الآن يوجه بشكل مباشر لوزير الداخلية... ليس من المفترض أن تسأل نفسك إذا كنت تريد ان تبحث عن الحقيقة كاملة غير منقوصة من اعلى الامور الى مدير أمن حولي بالتواجد في تلك الساعة المتأخرة من الليل في مخفر بيان؟»

وزاد: «من هو العقيد ابو احمد الذي كان يعنف المجني عليها، ويضغط عليها كي تتنازل عن بتدخل في كتابة التقرير و تغيير اقولها. واين يعمل و من الذي امره بالتواجد. كما أريد من الوزير أن يسأل نفسه ايضاً... هل قام أحد زملائه الوزراء بالاتصال بأحد المسؤولين الكبار في وزارة الداخلية طالباً منه طمطمة الموضوع».

أشاد بجهود ولي عهد السعودية في خدمة ضيوف الرحمن حمد جابر العلي: المملكة سخّرت إمكاناتها لخدمة الحجاج



كتب حسين الحريبي

هنا سفير الكويت لدى المملكة العربية السعودية الشيخ حمد جابر العلي، القيادة السياسية في المملكة وعلى رأسها خادم الحرمين الشريفين، وولي العهد نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية رئيس اللجنة العليا للحج الأمير نايف بن عبد العزيز، وأمير مكة المكرمة الأمير خالد الفيصل بنجاح موسم الحج وتذليل المصاعب كافة أمام ضيوف الرحمن، مشيداً بحجم العلاقات الاخوية التي تربط البلدين.

وقال الشيخ حمد في تصريح ل «الرأي» ان المملكة نجحت في تأمين حجاج بيت الله الحرام بفضل الخطط التي وضعتها في هذا الشأن وعملها المتواصل على تطوير خدماتها المقدمة للحجاج من عام إلى آخر، مشيراً الى أثر هذه الجهود التي أدت الى نجاح هذا الموسم و تسهيل تدفق الحجاج الى المشاعر المقدسة. وأضاف الشيخ حمد: ان نجاح المملكة في تأمين سلامة مليونين وتسعمئة وسبعة وعشرين الف حاج دليل على حجم الامكانيات والطاقت الهائلة التي تمتلكها المملكة والتي سخرتها جميعاً لخدمة حجاج بيت الله الحرام، مشيراً الى أن

احوال الحجج وسلامتهم وتابع: «سيظل أعضاء البعثة على أهبة الاستعداد وتقديم اي مساعدة لحين وصول كافة حجاج الكويت الى أرض الوطن سالمين غانمين، مشيداً بجهود رئيس البعثة الدكتور عادل الفلاح ونائبه الدكتور مطلق الخراوي و رؤساء وفود الوزارات والهيات المشاركة في البعثة الكويتية». ولم يغت الشيخ حمد توجيه الشكر لجميع خطوط الطيران التي أسهمت في نقل حجاج الكويت من خلال تكليف رحلاتها.

هناك تشسيقاً عبر أعضاء البعثة والفصلية الكويتية المتواجدة في المملكة وبين السلطات السعودية وبعثة الحج الكويتية لتسهيل حركة مرور الحجاج الكويتيين عبر المنافذ البرية والجوية. وأشار الشيخ حمد بالجهود التي قام بها قنصل الكويت في منطقة جدة صالح الصقعي ووعاياته جميع حجاج الكويت وتوفير كل المتطلبات اللازمة، منوها ان جميع أعضاء البعثة كانوا على اتصال مباشر مع جميع الحملات الكويتية لاطمئنان على

توجه لإحياء المجالس الرياضية وشراكة القطاع الخاص «التربية»: تطوير الأنشطة الطلابية لخلق بيئة جاذبة للطلبة... مساء

كتب نواف نايف

تبدل في سبيل تنمية الأنشطة الرياضية في الكويت من خلال استغلال المرافق الرياضية للمدارس التي تحولت إلى تحقيق رغبة سمو أمير البلاد في المجال الرياضي، مشدداً على أهمية الشراكة المجتمعية التي تعود منفعتها بانتهائها إلى الشاب الكويتي.

وقال قطوان: اليوم لدينا 14 نادياً على مستوى البلد جميعها تقدم خدمة في مختلف أنواع الرياضة، إذ ارتابتها المساهمة في هذا المجال من خلال تقديم المشروع بصورة علمية لتحقيق الفائدة بعد استغلال أوقات فراغ الشباب وتنمية الصحة البدنية للطلاب، لاسيما وأن المجتمع الكويتي يعاني مشاكل صحية عدة منها مشكلة السمنة.

وأشار قطوان إلى أهمية استغلال بعض المدارس الحكومية بحيث تكون في كل منطقة مدرستان، واحدة للبنين وأخرى للبنات ويكون ممكن تجهيزهما حسب الإمكانيات المتاحة بمختلف مجالات الرياضة، مبيّناً أنه سيتم تشكيل لجنة إعلامية تعمل على استقبال الشباب من خلال ابراز المراكز الرياضية وأهدافها.

وأفاد قطوان أن الأهداف العامة للمشروع تتمثل في تنمية روح الولاء للوطن و غرس القيم الإسلامية السخة والأخلاق الكريمة، والاهتمام بالصحة للعلماء و غرس العادات الصحية والنقومية السليمة، واكتساب المعلم المعارف والمعلومات الرياضية والصحية، بالإضافة إلى تنمية وتشجيع الهوايات الرياضية لاستغلالها في وقت الفراغ، واكتشاف ذوي القدرات والمواهب الرياضية ووعايتهم وتطويرهم، وإشباع ميول واحتياجات المعلم في جميع المجالات الرياضية والتربوية، وإلى جانب المحافظة على الأدوات والأجهزة والممتلكات العامة والخاصة، والاهتمام بالولاء للجماعة وتحقيق فرص القيادة وتمتمتها، وإتاحة الفرصة للتعبير عن النفس والإبتكار والإبداع.

من جهته، أشار الدكتور فهد عبد الشهري، الحاصل على دكتوراه في علوم الصحة الرياضية، أن مشروع التنمية الرياضية ينقسم إلى ثلاثة محاور رئيسية هي النشاط الرياضي المدرسي، المراكز الرياضية الترويية، والأكاديميات الرياضية، موضحاً أن مشروع تنمية الأنشطة الرياضية يعمل من خلال مجموعة من الخطط والبرامج على تأصيل مفهوم الصحة في التربية البدنية وتفعيل الأنشطة المدرسية بالطرق الصحيحة وإنشاء أكاديميات رياضية وتدريب وتأهيل جميع العاملين في ميدان التربية الرياضية، بشكل يضمن الإرتقاء بالإناء المهني ويطور المستوى الصحي، العلمي والعلمي.

حديقة النافورة احتفلت بالعيد بالطبول اليابانية والليزر



فرقة الطبول اليابانية في حديقة النافورة

احتفلت حديقة النافورة التابعة لشركة المشروعات السياحية، بعيد الأضى المبارك، بإطلاق ألعاب الليزر العالمية، والطبول اليابانية، وذلك تحت رعاية شركة زين الكويت.

وتضمن الاحتفال، استضافة حديقة النافورة للفرقة العالمية المتخصصة بألعاب الليزر، وكذلك فرقة الطبول اليابانية التي قدمت عروضاً مميزة.

واستقبلت الشخصيات الكرتونية العالمية المحببة للأطفال جمهور الحضور من الكبار والصغار ووُزعت عليهم

البيالونات، كما قام الأطفال بالتلويح على الوجوه لرسم البسمة والفرحة على وجوههم.

وقدمت فرقة الليزر عروضها العالمية المميزة والعجيبة، وقام الاعلامي اسامة فودة بتقديم فقرات البرنامج، وذلك من خلال استضافة جمهور الحضور على المسرح، وتقديم الجوائز والهدايا التي رصدها شركة المشروعات السياحية لهم، كما تحولت فرقة الطبول اليابانية بين الجمهور الذي تجاوب معها. وفي ختام الاحتفالات انطلقت الألعاب النارية باحتفاء بالعيد.

جريمة تزوير؟

8 - هل يملك ضابط المخفر عدم الاحالة لجهة التحقيق متى ما توافرت دلالات مادية على وجود جريمة لا يتستر القانون وجود شكوى لممارسة التحقيق فيها؟

9 - هل قامت جهة تلقي البلاغ بإحالة أطراف النزاع للألدة الجنائية والجهات الطبية لا سيما وان الإصابات تصل لدرجة الكسر ومصنفة كجناية، ما بعد عدم قيدها تنحلاً في سير العدالة وحبب صلاحيات النيابة؟

10 - هل تم تحريز أي مضبوطات في سيارة المتهم من قبل رئيس المخفر، وإن كانت الإجابة بنعم فإين احيلت هذه المضبوطات؟

11 - استناداً لأقوال المجني عليها الواردة في جريدة «الرأي» هل يباشر وزير الأوترة التحقيق مع مدير أمن حولي بتهمة التزوير في محررات رسمية باعتبار اغفالهم عمدا لبعض البيانات التي تقدمت بها الشاكية والتي من شأنها تغيير التكيف القانوني للواقعة؟

12 - هل تم الامتناع عن إحالة الطرف الشكوي بجهة للألدة الجنائية للتأكد من عدم وجود شبهة تعاطي



جمعان الحريش

وفاته بما يلي:

1- ما وقت إبلاغ المخفر بوقائع حادثة تورط أحد قياديي وزارة الداخلية بالاعتداء على فتاة كما صورها اطراف النزاع؟ وهل اثبتت في حينها؟ وهل يوجد تصوير للحركة داخل المخفر خلال هذه الفترة؟

2- ما البيانات المثبتة في دفتر احوال المخفر حول الواقعة، مع تزويدنا بنسخه منها، ومن هم الأشخاص الذين تلقوا البلاغ؟ وما رتبهم وصفاتهم الوظيفية؟ وهل هم من ضمن ضباط المخفر؟

3- هل تم اثبات اقوال الشاهد؟ واين وثبتت هذه الأقوال؟ وفي حال عدم ثبوتها يرجى بيان سبب ذلك.

4- هل لضابط المخفر صلاحية في عدم قيد البلاغات والشكاوى؟ وما الأساس القانوني لذلك؟

5- هل تم توجيه بعض القيادات الأمنية في وزارة الداخلية من قبل ميررات ذلك، وما صحة ما نسب للعقيد حبیب غلوم وقيادي آخر من توليهم أخذ أقوال طرف القضية ومغالطتها والقيام بمراجعة المحضر والقيام بحذف بعض العبارات منه ما يشكل

أبدت قلقها على المستقبل السياسي الدستوري في البلاد

«الخريجين»: نرفض كل أساليب تعطيل الدستور والتعدي عليه

أبدت جمعية الخريجين قلقها على المستقبل السياسي الدستوري في البلاد، لافتة الى تعرضه، على مر سنوات عمره، لاشكال متعددة من العبث والإلغاء والتهميش والتجاوز، حتى بات في بعض الأحيان حبراً باهتاً على ورق بال، مشددة على ضرورة أن «يكون نظامنا الديموقراطي أكثر رسوخاً وعمقاً استقراراً».

وقالت الجمعية في بيان لها، امس، بمناسبة اقتراب دخول السنة الخمسين من عمر دستور 1962، «إننا في جمعية الخريجين، في هذه الذكرى العطرة لإقرار دستورنا، نسجل رفضنا التام والقاطع لكل أساليب تعطيل الدستور والتعدي عليه، سواء بشكل سافر ومباشر أو من خلال تطويق مواده لتبرير العبث به، ونطالب بالمحاسبة السياسية والقضائية للمتورطين في شراء ضمائر نواب الأمة، والنواب الذين باعوا تلك الضمانات، فإلظران ساهموا في تدمير بيت الأمة وأساءوا إلى المسيرة الديموقراطية».

وأضافت أن «اعتداء الدستور يعدون إلى استخدام سلاح الأغلبية النيابية الموالية، لإقرار كل ما هو مخالف للدستور، وخارج عن مفاهيم الديموقراطية والحرريات، كما فعلوا في أول مجلس أمة عام 1965، ما دفع ثمانية نواب إلى الاستقالة احتجاجاً على البداية الخاطئة للمهد الدستوري».

وأشارت الى أنه «تمت العودة إلى هذا السلاح بعد أن جربت أسلحة أخرى لم تكن فعالة مثله في تهميش الدستور، إذ زورت انتخابات 1967، وُخّل المجلس عام 1976 بشكل مخالف للدستور، وشكلت لجنة لتنقيح الدستور في أثناء غياب المجلس، ثم غُيبت الدوائر الانتخابية بعد تحويلها إلى 25 دائرة لضمان أغلبية تجري التعديلات المطلوبة على الدستور كما حدث في 1982، وحين سنحت الفرصة تم الانقلاب على المجلس في عام 1986 والغى الدستور، عندما دعي إلى انتخابات ما سمي بالمجلس الوطني، إلا أن مخطط إلغاء الدستور فعلياً مع الإبقاء عليه ورقياً اصطدم بالمواجهة الشعبية العنيفة المتمثلة في دواوين الإنشين، ثم في الموقف الصلب للقوى الوطنية خلال فترة الاستعداد لمؤتمر جدة في أكتوبر 1990 الذي نتج عنه تقديم وعود معلنة للعودة إلى العمل وفق دستور 1962 بعد تحرير الكويت».

وزادت الجمعية في بيانها، «المؤسف أن درس الاحتلال على بشاعة وعنفه لم يكن كافياً لاعتقاد الدستور قاعدة راسخة للعمل السياسي، فقد أحبط الكثيرون من دعوة المجلس الوطني إلى الاعتقاد بعد التحرير، لتعود بعد ذلك محاولات الهيمنة على السلطة التشريعية مرة أخرى باستخدام سلاح الأغلبية النيابية، وكان ذلك واضحاً في نجاح الحكومة

المحاسبة السياسية والقضائية للمتورطين في شراء ضمائر نواب الأمة والنواب الذين باعوا

وصلنا إلى مرحلة خطيرة جداً من تدمير نظامنا... سيطر المال السياسي والرشوة على الموقف

نطالب بحكومة ورئيس مجلس وزراء جدد وحل مجلس الأمة ليعود الأمر إلى الأمة مصدر السلطات